مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

العمال الفلسطينيون ضحايا الانتقام والثأر

تقرير يرصد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر

في سياق جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤

مقدمة

حظرت سلطات الاحتلال دخول العمال الفلسطينيين للعمل داخل الخط الأخضر، لنحو 16 عاماً، وفي أواخر عام 2021 سمحت لآلاف العمال الفلسطينيين من سكان قطاع غزة بالعمل في أماكن مختلفة داخل الخط الأخضر، ومنحتهم التصاريح والأوراق الثبوتية. وبعد السابع من أكتوبر 2023 شرعت تلك السلطات في حملات لاعتقالهم، وأقامت الحواجز على الشوارع والطرقات، وشنت عمليات اقتحام لمناطق في الضفة الغربية واعتقلت الآلاف منهم، واحتجزتهم في مراكز الاعتقال، ومارست بحقهم التعذيب وسوء المعاملة، وسلسلة من الإجراءات الانتقامية في سياق جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها بحق سكان قطاع غزة، حيث وضعتهم في ظروف قاسية ولاإنسانية، ونتيجة سوء المعاملة والتعذيب أعلن عن وفاة وإصابة العديد منهم، فيما استولت على مقتنياتهم ومتعلقاتهم الشخصية، ولا سيما الأموال النقدية التي بحوزتهم وهي أجورهم عن عملهم خلال الفترة الماضية.

وفيما حرمت سلطات الاحتلال العمال من العمل داخل الخط الأخضر، واصلت التدمير منظم للمقومات الاقتصادية في قطاع غزة، وخاصة المرافق الصناعية والإنتاجية والزراعية، وتقييد حركة التجارة الخارجية، وما نجم عنها من انعدام فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة.

يبقى العمال الفلسطينيون هم الفئة الأضعف والأكثر هشاشة وعرضة لتأثيرات التطورات الأمنية المختلفة، ولطالما اتخذت سلطات الاحتلال من العمال الفلسطينيين هدفاً لسياسة العقاب الجماعي والانتقام. وساهم الحصار، ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم في الداخل، في ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وزاد من تدهور الأوضاع الإنسانية، وفاقم من معاناة العمال الفلسطينيين الذين باتوا بلا فرص للحصول على عمل، إلا في الحدود الدنيا التي لا توفر الاحتياجات اليومية لهم ولأسرهم.

وفي ظل هذا الواقع، توجه العمال الفلسطينيون للتقدم بطلبات للعمل داخل الخط الأخضر، وبعد انتظار طويل قد يستمر لأشهر وضمن شروط محددة وفحص أمني، استطاع الآلاف منهم الحصول على تصريح للعمل من جانب سلطات الاحتلال، ومع ذلك ظلت هذه الفئة تواجه السياسات التمييزية نتيجة غياب شروط ومعايير العمل المناسب والمحددات الرئيسية لحماية الحق في العمل، لاسيما الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأكدت التقارير التي أعدها مركز الميزان بأن عمال قطاع غزة تمارس بحقّهم سياسة الاستغلال والاضطهاد والتمييز في الأجور خاصة بينهم وبين أقرانهم من العمال الإسرائيليين والأجانب، كما تمارَس بحقهم سياسة الفصل والطرد من العمل والتنكر لحقوقهم المالية والعمالية، وتحرم هذه الفئة من الحصول على الإجازات والتعويضات المادية بسبب إصابات العمل الناجمة عن حوادث العمال أو الأمراض المهنية[1].

وتحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، اضطر العمال للقبول بهذا الإجحاف والتمييز، حيث لم تسعفهم طبيعة ونوع الوثائق التي يحملونها والتي تحمل مسميات مختلفة، منها تصريح احتياجات اقتصادية، وتصريح

[1] لمزيد من المعلومات راجع ورقة حقائق لمركز الميزان لحقوق الإنسان بعنوان: عمال بلا حقوق، 2022، الرابط الإليكتروني: https://www.mezan.org/ar/post/32866

مشغل، وتصريح تاجر؛ في انتهاك واضح لحقوقهم، مما شجع أصحاب العمل الإسرائيليين للتنكر لحقوقهم، لدرجة أن عدد ملحوظ من العمال فارق الحياة، وأصيب آخرين في مكان العمل ومحيطه[2] نتيجة عدم التزام المشغلين الإسرائيليين بتوفير الأدوات اللازمة لضمان السلامة والصحة المهنية للعامل، خاصة وأن غالبية هؤلاء العمال يعملون في مهن ومنشآت وورش تتسم بدرجة خطورة عالية. وفرض الواقع الذي خلقته قوات الاحتلال نفسه على العمال عندما أفرجت عنهم قوات الاحتلال بعيداً عن مناطقهم السكنية وبعد أن استولت على أموالهم فلم يجدوا أي فرص للعمل وتحولوا إلى جوعى.

يستعرض التقرير أبرز الممارسات والاعتداءات التي تعرض لها العمال الفلسطينيين من سكان قطاع غزة على يد عناصر الشرطة وقوات الأمن الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر/2023، ويستند التقرير على الإفادات التي أدلى بها العمال لمركز الميزان حول الاحتجاز، وسوء المعاملة، والتعذيب والاستيلاء على أموالهم، من أجور ومستحقات مالية، ومتعلقاتهم الشخصية بما فيها الهواتف النقالة.

2 راجع تقرير حقوق في مهب الريح واقع عمال قطاع غزة داخل الخط الأخضر. مركز الميزان لحقوق الإنسان.

حقائق وأرقام حول عمال قطاع غزة:[3]

- أعلنت وزارة العمل بغزة عن فتح باب التسجيل للراغبين من قطاع غزة في العمل داخل دولة الاحتلال خلال شهر نوفمبر 2021.[4]
- بتاريخ 2021/11/21، جرى تفعيل الطلبات الكترونياً، حيث سُجل في اليوم الأول (70,000) شخص، وحتى نهاية شهر نوفمبر/2021 ارتفع عددهم إلى نحو (100,000)، واستمر باب التسجيل مفتوحاً حتى نهاية شهر مارس/2022، ليرتفع عدد المسجلين إلى نحو (140,000).
- خلال شهر 2022/7 إعادة فتح التسجيل مرة أخرى لمدة أسبوع، وسُجل نحو (10,000) شخص.
- أعداد التصاريح سارية المفعول متحركة ومتغيرة، ووفق آخر تحديث يستند إلى بيانات الهيئة العامة للشؤون المدنية، فقد بلغ عدد التصاريح على النحو الآتي: (17,118) تصريح تحت بند احتياجات اقتصادية، و(1,827) تصريح مشغل. بالإضافة إلى (2,301) تصريح تاجر، وبلغ عدد تصاريح (BMC) كبار التجار (585) تصريح.[5]
- يتضمن التصريح من فئة "احتياجات اقتصادية" مجموعة من التعليمات، منها: التصريح شخصي وغير قابل للتحويل، ويسمح لحامل التصريح الدخول إلى إسرائيل وإلى المكان المعين والغرض المعين، ويتوجب على حامله إرفاق بطاقة الهوية، ولا يُسمح بقيادة السيارة سوى في حال ينص على خلاف ذلك.
- بلغ عدد التصاريح التي يحملها العمال والصادرة عن طريق المشغل (1800) تصريح، ويسمى رخصة عمل، ووفق التعليمات الواردة في التصريح يتوجب على حامله إرفاق بطاقة الهوية وبطاقة ممغنطة مع التصريح، وبموجبه يمنح العامل إقامة لغرض العمل في (إسرائيل) وفق الساعات المحددة في التصريح.
- توضح البيانات أنّ (14) عاملاً توفوا داخل أماكن العمل أو في محيطها أو في مكان المبيت داخل الخط الأخضر، منذ بداية عام 2022؛ بسبب ظروف العمل غير اللائقة، وعدم توفير صاحب العمل شروط السلامة المهنية للعمال الفلسطينيين[6].

---

[3] راجع تقرير حقوق في مهب الريح واقع عمال قطاع غزة داخل الخط الأخضر. مركز الميزان لحقوق الإنسان. الرابط الإلكتروني: https://www.mezan.org/ar/post/46144

4 تصريحات إعلامية أدلى بها المهندس/ إيهاب الغصين، وكيل وزارة العمل بغزة. تصريحات إعلامية. الرابط الإلكتروني: https://www.facebook.com/AAQSAVO/videos/766527251772281

5 بيانات استعرضها ممثلين عن الهيئة العامة للشؤون المدنية خلال ورشة عمل بعنوان " واقع عمال قطاع غزة داخل الخط الأخضر" نظمها مركز الميزان في مقره بغزة، بتاريخ 2023/06/14.

6 راجع تقرير حقوق في مهب الريح واقع عمال قطاع غزة داخل الخط الأخضر. مركز الميزان لحقوق الإنسان. الرابط الإلكتروني: https://www.mezan.org/ar/post/46144

- أشارت تقارير منظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة في قطاع غزة ارتفعت إلى ما يقارب (79.1%) بعد أن تسببت الحرب بدمار غير مسبوق في سوق العمل الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني ونجم عنها انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[7]

من المعاملة القاسية إلى الانتقام والثأر:

تعرض عمال قطاع غزة إلى حملة انتقام ثأرية أطلقتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر/ 2023، في سياق حرب الإبادة الجماعية التي تشنها على قطاع غزة. وبدأتها بحملة اعتقالات واسعة طالت آلاف العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وداهمت أماكن عملهم وسكنهم، وكثفت من الحواجز العسكرية للبحث عنهم واعتقالهم، واقتادت الآلاف منهم إلى مراكز التحقيق، وأخضعتهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة واحتجزتهم في ظروف قاسية وغير إنسانية. وهذا بالرغم من أن هؤلاء العمال يحملون تصاريح سارية المفعول صادرة عن سطات الاحتلال التي قامت بإجراء الفحوصات الأمنية قبل أن تزودهم بالوثائق اللازمة لدخول إسرائيل والمكوث فيها، إلا أن هذا لم يشفع لهم من عمليات الانتقام بالاعتقال والترهيب والتنكيل والتعذيب، ما تسبب في وفاة وإصابة عدد من العمال الفلسطينيين.[8] وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال كانت تفرض إجراءات قاسية ومهينة على العمال حتى قبل السابع من أكتوبر 2023.

يستعرض التقرير أبرز أشكال الانتقام والثأر والمعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة التي مارستها سلطات الاحتلال بحق العمال الفلسطينيين، قبل السابع من أكتوبر، على النحو الآتي:

أولاً: إجراءات التفتيش:

يضطر العامل من سكان قطاع غزة للمبيت في مكان عمله داخل الخط الأخضر، بالرغم من الآثار النفسية لغيابه عن أفراد أسرته، للوصول إلى عمله في الوقت المناسب. وبذلك يتجنب عمليات التفتيش والاستجواب المهينة على الحواجز العسكرية الثابتة والمؤقتة وفترة الانتظار الطويلة داخل معبر بيت حانون (إيرز)، بسبب الازدحام الشديد، إذ يتزامن مطلع الأسبوع (الأحد)، مع خروج الآلاف من العمال في وقت واحد من قطاع غزة عبر معبر بيت حانون (إيرز)، وهذا يسبب بطء شديد في عملية الاجتياز، في ظل تعمد قوات الاحتلال عدم توسيع الطاقة الاستيعابية للمعبر. وبالإضافة لتأخر العمال في الوصول إلى أماكن العمل، تتضاعف معاناتهم بسبب ساعات الانتظار الطويل دون توفر أماكن مريحة تستوعب آلاف العمال.

وحول ظروف ودوافع المبيت في أماكن العمل داخل الخط الأخضر، صرّح أحد العمال، من سكان مخيم المغازي، بإفادة مشفوعة للمركز جاء فيها ما يأتي:

---

7 منظمة العمل الدولية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات وتحليلات جديدة. الرابط الإلكتروني: https://www.ilo.org/ar/resource/news/alhrb-trf-nsbt-albtalt-aly-ma-yqarb-80-balmayt-wtqls-alnatj-almhly-alajmaly

8 انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: بعد السابع من أكتوبر، إجراءات قاسية بحق المعتقلين والمعتقلات الفلسطينيين وتعديلات تشريعية إسرائيلية على المقاس. الرابط الإلكتروني: https://www.mezan.org/ar/post/46412

"أعمل في مجال البناء والزراعة داخل إسرائيل منذ عام 2021، وأحمل تصريح صادر عن السلطات الإسرائيلية وساري المفعول لمدة (6) شهور، ويتجدد التصريح تلقائياً، حيث إنني أدفع مبلغ مقداره (2500) شيقل شهرياً... تواجدت يوم السبت الموافق 7 أكتوبر2023م، في مكان عملي بمنطقة القسطينة شمال المجدل داخل إسرائيل، وبالرغم أنه يوم إجازة داخل إسرائيل، حيث كان من المفترض أن أقضي هذا اليوم في البيت مع أسرتي، لكنني أنا ومجموعة من زملائي في المشغل قررنا المبيت والبقاء في مكان العمل، حتى نتمكن من استلام العمل في الوقت المناسب صباح اليوم التالي الأحد، فالأحد هو بداية الأسبوع والعمل في إسرائيل، ويتدفق فيه عمال قطاع غزة بالآلاف إلى معبر إيرز (بيت حانون) في وقت واحد وينتظرون من ساعات الفجر الأولى ليتمكنوا من اجتياز المعبر للوصول إلى أماكن عملهم، ولكن الطاقة الاستيعابية المحدودة للمعبر تسبب التأخير ونصل إلى العمل في ساعة متأخرة قد يترتب عليها فقدان أجرة اليوم، أو الاستغناء عن خدماتنا من طرف المشغل... وبخصوص مكان المبيت فهو عبارة عن حاوية حديدية (كونتينر) بداخلها أسّرة، وينام فيها (8) عمال، ويوم الجمعة من كل أسبوع نعمل حتى الساعة 12:00 ظهراً، ومن ثم نتوقف عن العمل ونلجأ إلى هذا المكان وهو مجاور للمشغل، ويعتبر النوم في مكان العمل متعب نفسياً، خاصة أنه غير مناسب للاستخدام الآدمي كونه بارد شتاءً وحار صيفاً، بالإضافة إلى أنك بعيد عن أبناءك وأسرتك لكنني مضطر للنوم فيه وفترة العمل تمتد 9 ساعات، ونعمل عادةً من الساعة 7:00 صباحاً حتى الساعة 4:00 مساءً، ونحرص على الالتزام والمبيت داخل هذه الحاوية حتى لا نتعرض لأي مضايقة من السلطات.

ثانياً: الاعتقال والتعذيب:

اعتقلت سلطات الاحتلال آلاف العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، بينما كانوا في أماكن العمل، أو وهم في طريق عودتهم إلى قطاع غزة، وأودعتهم مراكز التحقيق والاعتقال، وعزلتهم عن العالم الخارجي في ظروف قاسية ومرعبة. وتعرض المعتقلون من العمال للتعذيب الجسدي والنفسي، مثل: الضرب بمختلف الأشكال سواء بالأيدي أو الأرجل أو بالهراوات أو بأعقاب البنادق، والصعق الكهربائي، وتقييد الأيدي والأرجل لفترات زمنية طويلة، أفضت في كثير من الأحيان إلى بتر كف اليد أو القدم، وعصب العينين طوال فترة الاعتقال، واستخدام الكلاب البوليسية بهدف الترهيب، والحرمان من الطعام والماء والرعاية الطبية، والحرمان من لقاء المحامي، أو الاتصال بالعائلة، علاوةً على التهديدات المستمرة وممارسات الإذلال والحط من القدر والكرامة الإنسانية التي مورست بحق المعتقلين العمال طوال فترة الاعتقال.

وحول ظروف اعتقاله، أفاد أحد العمال من سكان بيت حانون المركز بما يأتي:

" كنت أعمل في مخبز اسمه باز، مخصص لصناعة الخبز بأنواعه، والقرشلة والحلويات، ويقع في منطقة (كربات جات) قرب عسقلان في الداخل، وكنت أملك تصريح ساري المفعول لمدة ستة أشهر، وأسكن مع عدد من العمال، بعضهم أصدقاء من قطاع غزة، في شقة صغيرة حتى نحافظ على بقائنا قرب مكان العمل ولا نضطر للتأخر بسبب ازدحام معبر إيرز، وبتاريخ 2023/10/07، وهو يوم إجازتي الأسبوعية، كنت نائماً في الشقة السكنية، صحوت مبكراً كعادتي واستمعت إلى الأخبار وفور معرفتي بالأحداث أصابتني الحيرة والقلق ... بعد تردد اهتديت إلى فكرة

أن أغادر إلى الضفة ... وانطلقت نحو الخليل حتى أسلم نفسي لأجهزة السلطة الفلسطينية أملاً في أن توفر لي الحماية، وعند مروري على حاجز ترقوميا التابع لقوات الاحتلال الإسرائيلي، أوقفني جنود الاحتلال، وتأكدوا من هويتي (بطاقتي الشخصية)، وعندما علموا بأنني من قطاع غزة، فتشوني وصادروا هاتفي المحمول، ومبلغ مالي، وقيدوا يديّ خلف ظهري بمرابط بلاستيكية، واقتادوني إلى معسكر للجيش بجانب الحاجز، وهو عبارة عن معتقل محاط بسياج مرتفع، والأرضية من الحصى، وأجبرني الجنود الجلوس على الأرض مقيد اليدين ومعصوب العينين، برفقة معتقلين آخرين ... ضربني الجنود بالهراوات وأعقاب البنادق، وركلوني بأقدامهم قبل أن يقتادوني إلى سجن عوفر الصحراوي (عرفت عن اسمه لاحقاً)، وهو سجن محاط بسياج حديدي، وأرضيته من الحصى كبيرة الحجم، ومكثت لمدة يومين ملقى على الحصى دون تناول أي نوع من الطعام أو الشراب، ودون التمكن من النوم ولو للحظة واحدة ... وبتاريخ 2023/10/12، نقلت إلى غرفة التحقيق، وكان يتواجد بها ضابط تحقيق، تخلل التحقيق أسئلة واستفسارات واتهامات، وعندما أنكرتها ورفضت التهم تعرضت للضرب، جرى احتجازي لمدة (20) يوم، وكنت ملقى على الحصى في الساحة المفتوحة دون سقف، في ظل البرد الشديد ليلاً، والشمس الحارقة نهاراً ، وكانوا يجلبون لي كميات قليلة من الطعام، حيث كان الفطور عبارة عن شريحة من رغيف (التوست)، وقطعة جبنة صغيرة، وكان يسمح لنا باستخدام الحمام مرة واحدة في اليوم، وعندما أطلب الذهاب للحمام أكثر من مرة أتعرض للضرب، وبعد فترة من الاحتجاز، نقلت إلى غرفة مساحتها 14 متراً مربعاً، مع ثمانية معتقلين آخرين وكان يوجد بها حمام صغير ونافذة صغيرة محمية بشبك حديدي، وتفتقر إلى التهوية المناسبة، وكان جنود الاحتلال يدخلون الكلاب البوليسية إلى داخل الغرفة صباحاً وسط نباح الكلاب ومحاولتها نهش أجسادنا ... ذات مرة عروني كلياً من الملابس التي كنت أرتديها، ووضعوني على أرضية مغطاه بالحصى، وربطوا يدي وأقدامي بسلسلة حديدية (الأصفاد)، وألقوني على ظهري لمدة أسبوع، وفي كل يوم كنت أتعرض للضرب ومحاولة انتزاع اعترافات مني عن أشياء لا أعلم عنها شيئاً، وكنت أشعر بأنني سأموت، وفي غياب أي زيارة لمحامي أو جهة من أجل الاطمئنان علي، وبتاريخ 2023/11/20، تم الافراج عني، حيث اقتادوني برفقة عدد من المعتقلين في حافلة إلى معبر كرم أبو سالم، وهناك أطلقوا سراحنا إلى قطاع غزة".

هذا ويتعرض المرضى وكبار السن من العمال المعتقلين إلى ظروف قاسية ومهينة دون مراعاة لظروفهم الخاصّة، حيث أُخضعوا للتعذيب وسوء المعاملة دون الاكتراث بأوضاعهم الصحية أو تلبية احتياجيهم وتقديم الرعاية الطبية الملائمة.

وفي هذا السياق صرّح أحد العمال من المعتقلين المفرج عنهم، وهو من سكان جباليا، يبلغ من العمر (67) عاماً ولديه عائلة مكونة من (7) أفراد، بإفادة للمركز حول ظروف اعتقاله وسرقة أمواله، جاء فيها ما يأتي:

"... كنت أعمل داخل الخط الأخضر في دولة الاحتلال، وكنت أحمل تصريح عمل ساري المفعول لمدة ستة شهور، وكنت أعمل في الدهان في بعض المنازل والمصانع وورش العمل، وكنت أعيش في شقة سكنية قمت باستئجارها برفقة خمسة عمال من قطاع غزة ... منذ بداية الحرب على غزة في السابع من أكتوبر 2023، شرعت قوات الاحتلال بملاحقة العمال واعتقالهم وترحيلهم والتحقيق معهم، طلب منا صاحب الشقة إغلاق الباب على أنفسنا

وعدم الخروج تحت أي ظرف ... وبقينا ثمانية أيام داخل الشقة، وفي اليوم التاسع جاء صاحب الشقة وأخبرنا بأنه سينقلنا وبعض العمال إلى محافظة قلقيلية وسيتم التنسيق لنا لتسليم أنفسنا إلى السلطة الفلسطينية ومقر وزارة العمل بقلقيلية، وبتاريخ 2023/10/15، وعند حوالي الساعة التاسعة صباحاً، كنا حوالي (75) عامل قد تجمعنا في حافلتين لنقلنا إلى محافظة قلقيلية، وأثناء سيرنا بالطريق وقبل الدخول إلى منطقة قلقيلية، تفاجأنا بحاجز تابع لجيش الاحتلال في وسط الطريق، أوقف الحافلتين، وصعد جنود الاحتلال إلى داخل الباص، وطلب منا إبراز بطاقات الهوية، والترجل من الحافلة، وأثناء نزولنا وبعد التأكد من هوياتنا بأننا عمال من قطاع غزة، صادروا هواتفنا المحمولة وكل ما نحمله من متعلقات شخصية ... وقام جندي بعصب عيناي، وتقييد يداي للخلف بقيود بلاستيكية، ثم أجبرني على الجلوس على ركبتي على الأرض لحوالي الساعة، وبعد ساعة حضرت حافلة تابعة لقوات الاحتلال، واقتادتنا إلى سجن أجهله بسبب عصب عيناي، وكان السجن عبارة عن ساحة وبها عدد من الخيم، وتم احتجازي فيه لمدة أسبوع في العراء، وسط البرد والمعاملة القاسية، علماً بأنني كبير في السن، وأعاني من مشاكل صحية في الكلية، والتهابات مزمنة في البروستاتا ... وفي اليوم الثامن لاحتجازي وبتاريخ 2023/10/23، نقلت إلى سجن آخر في منطقة النقب فيه خمسة خيام كبيرة، وكان عددنا هناك حوالي (100) معتقل، وبعد يومين من احتجازي بتاريخ 2023/10/25، أخضعت إلى جلسة تحقيق في غرفة قاموا بتقييدي إلى كرسي حديدي، تعامل معي المحقق بقسوة ... سألني عن أبنائي وطبيعة عملهم وأخبرته أن أحدهم طبيب، والأخر يعمل في الدفاع المدني، ونفيت كل التهم التي وجهت لي، وكان مكان الاعتقال سيئ جداً، كنت أنام وأستيقظ أنا والمعتقلين في ظروف إنسانية صعبة في العراء، وكان الحمام من البلاستيك المتنقل، وكنت أستخدمه مرة أو مرتين في اليوم، وكانت وجبات الطعام عبارة عن خبز توست وبعض المعلبات مقسمة على ثلاث وجبات في اليوم، وبتاريخ 2023/11/27، اقتادوني بحافلة إلى معبر كرم أبو سالم برفقة عدد من المعتقلين، وبعدها جرى إطلاق سراحنا "..

هذا وبالرغم من أن اعتقال العمال لم يكُن على خلفية ارتكابهم لأي مخالفة، إلا أن سلطات الاحتلال حرمتهم من أبسط حقوقهم كلقاء محام على سبيل المثال. وفي هذا السياق قدم أحد العمال المعتقلين وهو من سكان جباليا إفادة للمركز حول ظروف اعتقاله وعدم لقاءه بمحامي، جاء فيها ما يأتي:

"... أنا أعمل داخل دولة الاحتلال، ولدي تصريح عمل ساري المفعول، وعملت لأكثر من عامين في مجال الإنشاءات، أذهب للعمل في الداخل وأبقى هناك لعدة أسابيع وذلك من أجل توفير حياة كريمة لعائلتي، بعد أن ذقنا مرارة الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية، نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً والتي أثرت سلبياً على أحوالي المعيشية، وكنت أسكن في شقة سكنية بالإيجار في منطقة شفا عمرو داخل الخط الأخضر مع (5) عمال، ثلاثة منهم من سكان قطاع غزة، واثنان من الضفة الغربية ... بعد بداية العدوان على غزة وبالتحديد عند حوالي الساعة 2:00 من فجر يوم 2023/11/1، فوجئت بطرق شديد على باب الشقة، فتحت الباب فوجدت جنود على الباب، عرفوا عن أنفسهم بأنهم أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي، دخلوا الشقة ... وضعونا جميعاً داخل غرفة، وفتشوا الشقة بالكامل، ومن ثم عصبوا أعيننا، وقيدوا أيدينا بمرابط بلاستيكية إلى الخلف، وأثناء

اقتيادنا خارج الشقة، انهالوا علينا بالضرب، ورطم أحد أفراد القوة رأسي في الحائط بقوة، مما أحدث نزيفاً في وجهي، ثم اقتادونا إلى مركز شرطة شفا عمرو، وهناك انهال علينا عناصر من شرطة الاحتلال بالضرب المبرح مما أدى إلى خلع كتفي الأيسر من شدة الضرب، ومكثت لمدة أربعة وعشرين ساعة داخل مركز شرطة شفا عمرو، لم أنم خلالها ولو لدقيقة واحدة، بسبب الضرب الشديد الذي كنت أتعرض له في كل لحظة خلال وجودي هناك ... في اليوم التالي، وعند حوالي الساعة 6:00 صباح يوم الخميس الموافق 2023/11/02، وصلت قوة من جيش الاحتلال، واقتادوني بواسطة مركبة عسكرية، إلى معتقل، وهو عبارة عن بركس كبير، مكون من عنبرين متقابلين، وأرضيته إسفلتية، وكان معي داخل المعتقل حوالي ثلاثين معتقلا آخرين، وكنا نعيش أوضاع اعتقال مزرية ومأساوية، وبتاريخ 2023/11/10، اقتادني جندي لجلسة تحقيق مع ضابط مخابرات، حيث استمرت الجلسة لأكثر من 20 دقيقة، وجهت لي اتهامات بأنني أعمل مع حماس وأقوم بنقل المعلومات والبيانات إلى حركة حماس، فرفضت وأنكرت كل تلك التهم، وتعرضت للتعذيب والضرب والإهانات، والترهيب بالكلاب البوليسية، وطيلة فترة اعتقالي لم ألتق بمحام ..."

وتعرض العمال، الذين نجحوا في الوصول إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، إلى المعاملة القاسية والمهينة والتعذيب، بعد أن تم التنسيق لعودتهم من قبل السلطة الفلسطينية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وحول المعاملة القاسية والمهينة والتعذيب والأفعال الثأرية التي تعرض لها العمال بعد التنسيق لعودتهم إلى غزة، أفاد أحد العمال من سكان رفح لمركز الميزان بما يأتي:

"... بينما كنت أتواجد في منطقة بئر السبع داخل إسرائيل، بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٥، أبلغني رب العمل بضرورة المغادرة بسبب تعقب سلطات الاحتلال عمال قطاع غزة، ونتيجة الحرب في غزة وإغلاق معبر بيت حانون (إيرز) توجهت إلى محافظة الخليل في الضفة الغربية، ومن هناك توجهت إلى رام الله، حيث تم وضعي أنا وحوالي (٥٠٠٠) عامل من قبل السلطة الفلسطينية في ملعب لكرة القدم، ومن ثم جرى التنسيق مع السلطات الإسرائيلية لإعادتنا إلى قطاع غزة، وبالفعل جرى نقلي برفقة ٢٥ عامل في اليوم التالي بواسطة باص إلى محافظة أريحا داخل الضفة الغربية، وأثناء الطريق شاهدت حاجز للجيش الإسرائيلي أوقف الحافلة، ثم جرى نقلنا إلى باص آخر، وبعد ذلك تم نقلنا إلى موقع عسكري إسرائيلي، جرى خلاله تفتيشي وتقييد يداي وقدماي، وكنت أسمع جنود الاحتلال يشتمون زملائي العمال، ويضربونهم، وشاهدت جندي إسرائيلي يعتدي بواسطة جهاز كهربائي على أحد العمال، بعدها سألني جندي عن مكان سكني، فأخبرته أنني من غزة، حينها شتمني وشتم غزة بألفاظ نابية، ثم ضربني بقبضة يده على ظهري، وصعقني بالكهرباء في كتفي، ثم قام جندي آخر بتعصيب عيني، واقتادني مشياً على الأقدام إلى وسيلة نقل، سارت بنا، وأثناء الطريق كنت أسمع السب والشتم من قبل الجنود الإسرائيليين، وأسمع أصوات ضرب وصراخ لعمال آخرين داخل العربة، وبعد (4) ساعات تقريباً توقف السير، ثم أنزلوني ومشيت معهم، ورفعوا العصبة عن عيني، فشاهدت موقع عسكري محاط بالكثبان الرملية، حينها شعرت بآلام شديدة في يدي فشكوت من ذلك لأحد الجنود، إلا أنه ضربني بلكمة على وجهي، وسالت دماء من فمي، وصعقني بالكهرباء في الفخذ الأيمن، ثم ضربني

جندي آخر بعقب البندقية على رأسي، ثم عصب عيني، وركبت في وسيلة نقل سارت بنا لمدة نصف ساعة تقريباً، ثم توقفت ونزلت منها ورفع جندي العصبة عن عيني، فشاهدت يافطة مكتوب عليها باللغتين العبرية والعربية معبر كرم أبو سالم، شاهدت أيضا حوالي (٢٥٠٠) عامل في الساحة، بعد ذلك، قص جندي الرباط البلاستيكي من على يدي وقدمي، وطلب مني العودة لغزة.."

ثالثاً/ الاستيلاء على أموال العمال ومتعلقاتهم الشخصية:

أخضعت سلطات الاحتلال العمال للتفتيش الدقيق، وقامت بتفتيش أماكن تواجدهم وأماكن المبيت قبل أن تقوم بالاستيلاء على كل ممتلكاتهم وأوراقهم وهواتفهم النقالة، وحرص الجنود على مصادرة أموال العمال التي حصلوا عليها من رب العمل نظير عملهم. وأطلقت قوات الاحتلال سراح العمال دون تسليمهم أموالهم أو متعلقاتهم الشخصية، مما ضاعف من معاناتهم ووضعهم أمام تحديات خطيرة وقاسية خاصة وأن كل العمال المعتقلين من محافظتي غزة وشمالها أطلق سراحهم في الجنوب، ومع إطلاق سراحهم بدون إعادة نقودهم في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والنقص في كمية المساعدات التي يتم توزيعها، كما ضاعف استيلاء سلطات الاحتلال على هواتفهم النقالة من معاناة العمال وقدرتهم على التواصل مع عائلاتهم وطمأنتهم والاطمئنان عليهم.

واحتجزت سلطات الاحتلال الأموال النقدية بالرغم من معرفتها أن هذه الأموال هي أجر العامل عن عمله، ومع أن سلطات الاحتلال استجوبت المعتقلين لمعرفة تفاصيل الممتلكات الشخصية والأموال النقدية التي أخذت منهم عند الاعتقال، ووثقت أموالهم ومتعلقاتهم المستولى عليها في نماذج خاصة جرت تعبئتها داخل مراكز الاعتقال وأمرت العمال بالتوقيع على هذه النماذج التي تثبت حجم وقيمة هذه المبالغ، وبالرغم من توثيق ومعرفة هذه الأموال والمتعلقات إلا أن سلطات الاحتلال أطلقت سراح العمال دون إعادة أموالهم ومتعلقاتهم.

وفي هذا السياق يورد التقرير مقتطفات من إفادات مشفوعة بالقسم، جمعها باحثوا مركز الميزان لحقوق الإنسان من العمال المفرج عنهم، على النحو الآتي:

مقتطفات من إفادة عامل من سكان قرية وادي غزة:

"... أعمل في قسم النظافة في مجمع رياضي بمنطقة تسمى (حولون) في ضواحي (تل أبيب)، داخل إسرائيل، حيث استأجرت أنا وسبعة عمال شقة سكنية في منطقة العمل ،،، يوم السبت الموافق 2023/10/07، كنت متواجد في الشقة وعلى خلفية الأحداث التي وقعت، شعرت بالخوف والهلع الشديد وأغلقت أنا والعمال باب الشقة على أنفسنا لمدة أربعة أيام، وبتاريخ 2023/10/11، قررت أن أسلم نفسي إلى أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، وإلى مديرية ومكاتب العمل، وذلك من أجل حمايتي، توجهت صباحاً برفقة مجموعة من العمال و جميعهم من قطاع غزة، وفي طريقنا إلى مناطق الضفة الغربية، تم توقيفنا على حاجز يقع قرب بئر السبع يؤدي إلى الخليل ويسمى (ميتار) تسيطر عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبعد تدقيق الجنود في هوياتنا والتعرف علينا على الفور قام جنود الاحتلال

باعتقالنا، وأخذوا مني الشنطة (الحقيبة) وبها محتويات ومقتنيات خاصة وجهاز جوال (الهاتف المحمول) بالإضافة إلى مبلغ مالي بقيمة **9000** شيكل، وقاموا بتفتيشي بشكل كامل قبل تقييد يديّ إلى الخلف بمرابط بلاستيكية وعصبوا عيناي وأجبروني الجلوس على ركبي بجانب الحاجز لمدة ثلاث ساعات ثم جاءت حافلة تابعة لجيش الاحتلال، اقتادونا داخلها وبقينا في الحافلة لمدة ساعتين، لتنطلق بعد ذلك إلى سجن عوفر (عرفت اسمه لاحقاً)، وشاهدت معتقلين بداخله ومعظمهم كانوا من قطاع غزة، واحتجزت في ظروف انسانية صعبة وقاسية مقيد الأيدي ومعصوب الأعين على مدار الساعة لحوالي اثنان وعشرون يوماً، تعرضت خلالها للضرب لفترة طويلة، واجبارنا على الجلوس لساعات طويلة على ركبنا، وفي وقت لاحق أخضعت للتحقيق ووجهت لي اتهامات من بينها مساعدة عناصر حماس لدخول المستوطنات وعندما أنكرت هذه التهم تعرضت للضرب الشديد على جميع انحاء جسمي... صباح يوم الثلاثاء الموافق 2023/11/14، جرى ترحيلي إلى معبر كرم أبو سالم برفقة مجموعة من المعتقلين وتم مصادرة هاتفي المحمول واموالي التي هي عبارة عن أجرة حصلت عليها من رب العمل مقابل عملي..."

مقتطفات من إفادة عامل من سكان مخيم المغازي:

"... أمرنا حراس السجن بالخروج والاصطفاف في طابور، شاهدت جندياً يجلس على طاولة في الساحة ويحرسه جنود آخرين، وكان لديه نماذج ورقية باللغة العبرية وسألني كما شاهدته يسأل جميع العمال المعتقلين عن أنواع الأمانات التي تم مصادرته منه لحظة الاعتقال ويدلي العمال بمعلومات عن الامانات والمتعلقات التي تم مصادرتها منهم ويتم توثيقها على ورقة تحمل اسم الشخص ورقم بطاقته الشخصية وقد أخبرته أن أماناتي عبارة عن **(3000)** شيقل، والجوال المحمول، وهوية شخصية، وبطاقة ممغنط، حزام البنطلون. وتم التوقيع على الورقة واحتفظوا بها... وبعد الإفراج عني وعودتي إلى غزة تواصلت مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر كمحاولة للحصول على الأمانات فأخبرتني اللجنة أنه لا يمكن مساعدتك في استرداد الأمانات في الوقت الحالي".

مقتطفات من إفادة عامل من سكان مخيم المغازي:

في ساعات الفجر الأولى من يوم الجمعة الموافق 2023/11/3، أصعدوني في حافلة وعلمت أنه سيفرج عنا، وأثناء تقييد يدي وتعصيب عيني سألت الجندي أين أماناتي فقال اذهب ولم يجيبني، وتحركت بنا الحافلة التي نقلتنا إلى معبر كرم أبو سالم، وكان عددنا أكثر من 1000 شخص، ووصلنا المعبر وكانت الساعة 12:00 ظهراً، وتم فك العصبات عن أعيننا وكان عدد الحافلات حوالي 20 حافلة، وانطلقنا من المعبر باتجاه رفح مشياً على الأقدام لمسافة 3 كيلو متر بسبب عدم وجود مركبات، وأثناء عودتي أخبرني أحد العمال أن سلطات الاحتلال صادرت منه مبالغ مالية قيمتها (30,000) شيقل والمبلغ عبارة عن مجموع أجرة هذا العامل وأجرة عمال آخرين يعملون معه في المشغل ولكنهم تواجدوا في قطاع غزة قبل ال7 من اكتوبر وإغلاق معبر إيرز حال دون ذهابهم للعمل حيث قام المشغل بإرسال المبلغ معه كي يوصله لزملائه في غزة..."

مقتطفات من إفادة عامل من سكان جباليا:

"... اعتقلت بتاريخ 2023/10/15 صحبة عمال آخرين على حاجز تابع لجيش الاحتلال في الطريق إلى محافظة قلقيلية، حيث صادروا هواتفنا المحمولة، وأخذوا حقيبتين ملابس تعودان لي، ومبلغ مالي قيمته **(1800)** شيكل.. واقتادوني إلى أحد السجون.. وبتاريخ 2023/11/27، اقتادوني بحافلة إلى معبر كرم أبو سالم برفقة عدد من المعتقلين، وبعدها جرى الإفراج عني حيث أمروني أنا والمعتقلين المفرج عنهم بالسير حتى وصلنا إلى داخل القطاع، دون أن يسلموني المتعلقات الخاصة وأموالي..."

مقتطفات من إفادة عامل من سكان بيت حانون:

".. اعتقلت بتاريخ 2023/10/07 على حاجز ترقوميا، وأوقفني جنود الاحتلال، وبعد أن تأكدوا من هويتي، فتشوني وصادروا هاتفي المحمول، وأخذوا مبلغ مالي قيمته **(1200)** شيكل، وقيدوا يداي خلف ظهري بمرابط بلاستيكية، واقتادوني إلى معسكر للجيش.. وبتاريخ 2023/11/20، تم الافراج عني في معبر كرم أبو سالم، دون أخذ نقودي التي أخذوها مني وقت الاعتقال..."

رابعاً: آثار الاعتقال على الأحوال المعيشية للعمال

عاد العمال الفلسطينيون إلى قطاع غزة بعد الإفراج عنهم عند المعابر والحواجز العسكرية سواءً تلك المقامة في الضفة الغربية أو عند السياج الفاصل شمال وشرق قطاع غزة مع إسرائيل، واكتشف العمال الظروف المأساوية على صعيد المعيشة وحجم التغيرات الجغرافية في قطاع غزة نتيجة حرب الإبادة الجماعية، واضطر الكثير منهم للعيش في خيمة بعد أن علم أن عائلته وأسرته نزحت من منطقة سكناه في الشمال إلى الجنوب بسبب أوامر الإخلاء أو بسبب تدمير مساكنهم. واضطر عدد كبير من العمال للعيش بعيداً عن أسرته إذ أطلق سراحه في المنطقة الجنوبية بينما تقيم أسرته في الشمال، وترتب على هذا الفصل والانفصال الكثير من المعاناة، لكن المعاناة الأشد كانت بسبب الظروف الاقتصادية وانعدام الدخل خاصة أن هؤلاء العمال تمت مصادرة أموالهم.

يعتمد العمال على المساعدات الإنسانية التي يتلقونها، وبالرغم من شحّ هذه المساعدات شكلت شريان الحياة للعمال الذين انضموا للفقراء ومعدومي الدخل، ومنهم من لا يتلقى أية مساعدات ويعيش في مراكز الإيواء، في ظل انعدام فرص العمل نتيجة توقف عجلة الاقتصاد ولأجلٍ غير معلوم.

ترافق ارتفاع معدلات البطالة مع دمار واسع النطاق في الأنشطة الاقتصادية وسبل العيش مما سبب الكثير من الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية والوضع الإنساني البائس، وفقدان فرص العمل وسبل العيش وهذا ضاعف من معاناة الفلسطينيين وتسبب في تعريضهم للمزيد من المخاطر حيث تأثر القطاع الخاص على وجه التحديد.

وفي هذا السياق أعلن عضو الأمانة العامة للاتحاد العام لنقابات فلسطين الدكتور سلامة أبو زعيتر أن معاناة العمال في قطاع غزة تتواصل منذ 11 شهر نتيجة فقدان أكثر من (89) ألف عامل يعملون في القطاع الخاص أماكن عملهم بعد استهداف المزارع والمصانع والمنشآت الاقتصادية، بالإضافة إلى حرمان (18,000) ألف عامل من عملهم في الداخل المحتل، ونتيجة هذه التطورات ارتفعت معدلات البطالة في صفوف العمال وسجلت (88%) كما ارتفع

مستوى الفقر في صفوف العمال وأسرهم إلى أكثر من (90%)، وأصبح العمال يعتمدون في معيشتهم على المساعدات المقدمة من المؤسسات وهي لا تكاد تلبي أدنى احتياجاتهم الأساسية.

وأفاد أحد العمال من سكان مخيم المغازي، المركز بما يأتي:

"... أواجه ظروف قاسية وصعبة، تركت الحرب آثاراً قاسية وصعبة على حياتنا ... تم مصادرة بطاقة تعريفي الشخصية كما فعلوا مع بقية العمال وهذا تسبب في معاناة كبيرة لي وصعوبة في استلام الإعانات والمساعدات، حيث احضار بطاقة التعريف أمر لا غنى عنه ... وبالمثل الهاتف المحمول حيث تقطعت بنا السبل ولا أستطيع التواصل والاطمئنان على أسرتي وأمور شخصية أخرى بعد فقدان أرقام الهواتف،،، وأواجه ظروف قاسية خاصة أنني علمت أن منزلي تم تدميره بشكل كلي ... للأسف لم نتلقى أي دعم او مساعدة من أي جهة تختص بالعمال، ولم تتواصل معنا اي مؤسسة حتى هذه اللحظة، ولا توجد أي جهة تتواصل معنا لاسترداد حقوقنا بعد أن تم مصادرة أموالنا وتدمير منزلنا بالرغم أننا ندخل إسرائيل بشكل رسمي وأسماؤنا موثقة عندهم.

كما أفاد أحد العمال من سكان جباليا، المركز بما يأتي:

"... بتاريخ 2023/12/01، نقلنا إلى معبر كرم أبو سالم وتم الإفراج عني برفقة عدد من المعتقلين بعد أن أمرونا بالسير حتى وصلنا لمكان استقبلنا موظفين من وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، والآن أعيش في خيمة بدائية الصنع مع نازحين في مدرسة فتحي الشقاقي وهي مدرسة حكومية، ولا نتلقى أي مساعدات ونعيش أوضاع معيشية صعبة، وغاية في الخطورة، حيث صادروا مني جوالي بالإضافة إلى بطاقة الهوية بالإضافة مبلغ مالي قيمته 3200 شيكل..."

الخلاصة والتوصيات

خلُص التقرير إلى أن العمال الفلسطينيين من قطاع غزة داخل الخط الأخضر تعرّضوا إلى سلسلة من الإجراءات الانتقامية عقب أحداث السابع من أكتوبر 2023، تخللها معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة وتعذيب متعدد الأشكال يتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان اللذان يوفرا الحماية للعمال.

تؤكد الروايات والإفادات التي جمعها باحثو الميزان إلى حجم وأشكال الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة التي تشكل انتهاكاً صريحاً للعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب كما تشكل الإجراءات انتهاكاً ومساساً بقواعد معاملة المعتقلين المكفولة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تأتي في سياق جريمة الإبادة الجماعية التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة.

وجاءت هذه الانتهاكات الجسيمة بالرغم من أن العمال الفلسطينيين يحملون تصاريح سارية المفعول صادرة عن السلطات الإسرائيلية التي قامت بإجراء الفحوصات الأمنية حولهم وزودتهم بالأوراق اللازمة لدخول إسرائيل والمكوث فيها، إلا أن هذا لم يشفع لهم من الاعتقال والترهيب والتنكيل والتعذيب حيث أدى ذلك إلى إصابة ووفاة عدد من العمال الفلسطينيين، ونتيجة سياسة التعتيم وعدم السماح بزيارة المعتقلين لفترات طويلة واستمرار قوات الاحتلال في إخفاء أعداد وهوية المعتقلين ولا تفصح عن مراكز الاعتقال، بل تماطل في تزويد المحامين بأي معلومات خاصة حول حالات الوفاة.

ويؤكد التقرير أن سلطات الاحتلال احتجزت فلسطينيين داخل منشآت ومراكز غير معروفة أو معلن عنها، وخضع فيها المعتقلين للاستجوابات، مما يعرض العمال المعتقلين الذين هم بالأساس مدنيون محميون إلى سوء المعاملة والتعذيب والمس بكرامتهم وبحياتهم وسلامتهم الجسدية، خاصة وأنهم لم يخضعوا للمحاكمة أو السماح لهم بلقاء المحامين ودون تحديد فترة زمنية وتشير الإفادات أنه لم يتم تقديم لوائح اتهام ضد العمال الذين جرى اعتقالهم وتهمتهم الوحيدة أنهم من سكان قطاع غزة.

وضاعف استيلاء سلطات الاحتلال على أموال العمال وأجورهم ومقتنياتهم وهواتفهم النقالة من معاناتهم بعد إطلاق سراحهم، وأصبحوا يواجهون ظروفاً كارثية مع أسرهم، لاسيما في سياق المجاعة التي تضرب أطنابها في كافة مناطق قطاع غزة، وارتفاع أسعار السلع والبضائع، وانخفاض حجم الدعم والمساعدات التي تتفاقم في ظل استمرار جريمة الإبادة الجماعية التي تمارسها قوات الاحتلال منذ نحو عام في سكان قطاع غزة.

ويعتمد العمال على المساعدات الإنسانية التي يتلقونها، بعد أن انضموا للفقراء ومعدومي الدخل، ومنهم من لا يتلقى أي مساعدات ويعيش في مراكز الإيواء، في ظل انعدام فرص العمل نتيجة توقف عجلة الاقتصاد ولأجل غير معلوم، وتشير المعلومات إلى ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى (79.1%) بعد أن تسببت الحرب بدمار غير مسبوق في سوق العمل الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي ضاعف من المخاطر ومعاناة هؤلاء العمال وأسرهم.

وعليه؛ يطالب مركز الميزان لحقوق الإنسان بما يأتي:

1. المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه الأراضي الفلسطينية وإجبار قوات الاحتلال الإسرائيلي على وقف العدوان فوراً، وضمان احترام مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، والتدخل الفاعل والفوري والضغط على دولة الاحتلال لإجبارها على احترام الإجراءات الاحترازية الصادرة عن محكمة العدل الدولية.
2. منظمة العمل الدولية ومجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية بتشكيل وإرسال لجان تحقيق، للتحقيق فيما تعرض له العمال من ممارسات ثأرية وانتقامية والاستيلاء على أموالهم ومتعلقاتهم الشخصية. وأن تطال ولاية لجان التحقيق السجون ومراكز التحقيق الإسرائيلية، للوقوف على حقيقة الأوضاع المزرية للمعتقلين الفلسطينيين في المعتقلات، والكشف عن المنشآت والمراكز التي يخضع فيها المعتقلون للتحقيق، وضمان الإفراج عنهم وتقديم العلاج اللازم لهم، وتمكين محاميهم وذويهم من زيارتهم، كذلك جرائم التعذيب وسلب أموال العمال الفلسطينيين والمعتقلين المفرج عنهم كافّة.

3. المؤسسات والهيئات الدولية بالعمل الفوري على تصميم البرامج العاجلة وتوفير الدعم والتمويل لإغاثة سكان قطاع غزة، وخاصة عمال القطاع ممن فقدوا وظائفهم داخل إسرائيل، وتوفير الإغاثة للتخفيف من آثار الأزمة، والمساهمة في استعادة أموالهم ومتعلقاتهم التي تم الاستيلاء عليها.
4. دول العالم كافة، ولاسيما تلك التي تدافع عن احترام القانون، بالعمل على وقف إطلاق النار فوراً، أن تقوم بواجبها بضمان احترام التدابير الاحترازية التي فرضها محكمة العدل الدولية، وضمان تنفيذ رأيها الاستشاري القاضي بعدم شرعية وجود الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وعدم شرعية إجراءاته وقرارته، ورفض الاعتراف بنتائجها على الأرض.